صورة الجزائر في الوثائق الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في حقبة ما بعد الحرب الباردة إلى اليوم

The image of Algeria in the strategic security documents of the United States of America and France In the post-Cold War era to today

طالبة دكتوراه: فتيحة تمزور [*1]
جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر) f.tamzour@lagh-univ.dz
مخبر الحقوق والعلوم السياسية
د. قاسم حجاج
جامعة قاصدي مرباح ورقلة(الجزائر)houdjedje.kacem@univ-ouargla.dz

تاريخ الارسال: 2022/01/13	تاريخ القبول: 2022/01/23	تاريخ النشر: 2022/04/16

ملخص:

يرصد هذا المقال الصورة الاستراتيجية للجزائر في منظور صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة عظمى ذات استراتيجية عالمية، وسعيها الحثيث لخدمة مصالحها وحماية أهدافها الاستراتيجية، بالإضافة لفرنسا باعتبارها قوة كبرى لها خصوصية في علاقاتها مع الجزائر-تاريخيا وجغرافيا وثقافيا واقتصاديا وأمنيا وسياسيا- طيلة القرنين الأخيرين، وهذا من خلال البحث في الوثائق الرسمية للأمن القومي للحكومتين الأمريكية والفرنسية الصادرة منذ نهاية الحرب البادرة (1989 - 2003)، مع تركيز على فترة الانتقال نحو عالم متعدد الأقطاب(2003 - 2021)، خلال حكم كل من الرئيس الأمريكي " دونالد ترامب" والفرنسي "إيمانويل ماكرون" مع إظهار مدى التنافس والتكامل بين الاستراتيجيتين الأمنيتين لكليهما اتجاه الجزائر، خلال الفترة من 2017 إلى 2021م. ومنه، صغنا إشكالية المقال كالتالي: "كيف تُصور الوثائق الرسمية للأمن

[1] المؤلف المرسل فتيحة تمزور

القومي الأمريكي والفرنسي في ظل حكم الرئيسين "دونالد ترامب" الأمريكي و"إيمانويل ماكرون" الفرنسي رؤيتها الاستراتيجية لعلاقتها بالجزائر ولدورها ومكانتها الإقليمية والدولية؟"

ونفترض أن "لا تعكس الوثائق الرسمية للأمن القومي الأمريكي والفرنسي في ظل حكم "دونالد ترامب" و"إيمانويل ماكرون" أي تغير جوهري لعلاقتهما بالجزائر ولدور ومكانة الجزائر الإقليمية والدولية. وسنعالج هذه الإشكالية من خلال الاستعانة بالمناهج الكلاسيكية الوصفي والتاريخي والمقارن.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية الأمن القومي، الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا.

The Abstract:

This article monitors the strategic image of Algeria from the perspective of the decision-maker in the United States of America as a great power with a global strategy, and its relentless pursuit to serve its interests and protect its strategic goals, in addition to France as a major power that has a peculiarity in its relations with Algeria - historically, geographically, culturally, economically, security and politically - throughout the two centuries The last two, and this is by researching the official national security documents of the American and French governments issued since the end of the Cold War (1989 - 2003), with a focus on the transition period towards a multipolar world (2003 - 2021), during the rule of both US President Donald Trump. And the French, Emmanuel Macron, while showing the extent of competition and integration between the two security strategies for Algeria, during the period from 2017 to 2021. From it, we formulated the problem of the article as follows: "How do the official documents of the American and French national security under the rule of the American "Donald Trump" and the

French "Emmanuel Macron" portray its strategic vision for its relationship with Algeria and its regional and international role and position؟

We assume that "the official documents of the American and French national security under the rule of "Donald Trump" and "Emmanuel Macron" do not reflect any fundamental change in their relationship with Algeria and the role and position of Algeria at the regional and international levels. We will address this problem through the use of classical descriptive, historical and comparative approaches.

Keywords: National Security Strategy, Algeria, USA, France.

مقدمة:

تؤدي عناصر القوة سواء المادية منها وغير المادية المكتسبة في مضمار التنافس الدولي إلى تعزيز المكانة والتأثير والنفوذ الخارجي وربما استخدمت تلك العناصر للتوسع والهيمنة على مقدرات الدول الأخرى، كل ذلك يتم ضمن الخطة الاستراتيجية للأمن القومي لكل دولة، ومن يتصفحها يكتشف كيف تتشكل صور الدول عن بعضها في مخيال وإدراك وسلوكيات القادة المقررين والمؤسسات الحاكمة وتوجهات الرأي العام الوطني ؛ حيث تسهم جملة من الأسباب التاريخية، والحضارية والمصالح الجيوسياسية، في زيادة اهتمام دولة ببعضها.

فمنذ نهاية الحرب الباردة أخذ الصراع الدولي منحنى جديدا مختلف عن المرحلة السابقة، فمع ظهور بوادر بناء عالم متعدد الأقطاب (2003– 2021م،...)، بعد نهاية النسق الدولي المأمرك الأحادي القطب(1990- 2003) ؛ نجد أن القوى الدولية الكبرى كفرنسا تسعى لإثبات وجودها في هذا النظام كشريك أو كمنافس للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وبريطانيا الخارجة من الاتحاد الأوروبي وألمانيا ؛ حيث بدأت تتشكل المجالات الاستراتيجية لكل دولة، من جديد ضمن ذلك النسق الدولي التعددي المعولم المأزوم، بالإضافة لتأثير طبيعة السياقات التاريخية والجغرافية في تحديد مجال كل دولة على حدة، حيث ارتبطت الأمنية الاستراتيجية الأمريكية بالعالمية، بينما ارتبطت الاستراتيجية الأمنية الفرنسية بالمجال الاستراتيجي الإقليمي، ساعية لاستمرار نفوذها ومصالحها الاستراتيجية مع مستعمراتها السابقة، ومنها الجزائر التي تقع باستمرار ضمن دائرة صناع القرار للقوى

العظمى، مع التباين في درجة التأثير والارتباط وفقا للمصالح المتغيرة، وبالرغم من التواجد الدائم للجزائر في الرؤية الاستراتيجية الفرنسية، لم تستثن الرؤية الأمريكية الجزائر من أهدافها الاستراتيجية والأمنية بسبب موقعها الجيو-استراتيجي والجيو-اقتصادي المحوري.

ولاستجلاء تلك الصورة الاستراتيجية للجزائر لدى حكام الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في الوثائق الرسمية للأمن القومي الأمريكي والفرنسي في ظل حكم الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" والرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون"، كأحد مصادر التعرف على حقيقة رؤيتهما لمصالحهما الاستراتيجية في الجزائر وطبيعة إدراكها -كجهات مقررة - لدورها في الساحة الدولية.

لذلك ارتأينا صوغ الإشكالية بالتركيز على سؤال التالي: **"كيف تُصور الوثائق الرسمية للأمن القومي الأمريكي والفرنسي في ظل حكم الرئيسين "دونالد ترامب" الأمريكي و"إيمانويل ماكرون" الفرنسي رؤيتها الاستراتيجية لعلاقتها بالجزائر ولدورها ومكانتها الإقليمية والدولية؟"**

ونفترض أن **"لا تعكس الوثائق الرسمية للأمن القومي الأمريكي والفرنسي في ظل حكم "دونالد ترامب" و"إيمانويل ماكرون" أي تغير جوهري لعلاقتهما بالجزائر ولدور ومكانة الجزائر الإقليمية والدولية"**.

وللإجابة عن سؤال الإشكالية والتحقق من مدى صدق فرضيتنا، استخدام المنهج التاريخي لسرد التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية الفرنسية والأمريكية، كما وظفنا المنهج الوصفي لوصف جملة الوقائع الحاضرة لعلاقة أمريكا وفرنسا المعاصرة بالدولة الجزائرية، واستعننا بالمنهج المقارن، لإجراء مقارنة بين صورة الجزائر في الوثائق الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

وقسمنا المقال إلى محورين رئيسين: يتناول المحور الأول تطور صورة الجزائر لدى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، التي شهدت خلالها أجندة السياسة الدولية تحولات جوهرية، حينها أخذت القضايا الاقتصادية منحا تصاعديا، لتنافس في أولويتها القضايا العسكرية والشؤون الاستراتيجية[1] ، (محمد لبيب مسيخ ، ص193) ثم ما لبثت بعد حوادث 11 سبتمبر 2001م، أن أخذت القضايا العسكرية والأمنية منحا تصاعديا موازيا، ثم أخذت القضايا الإيكولوجية والمناخية والوبائية تتصاعد منذ قمة المناخ في باريس 2016 إلى مرحلة جائحة كورونا منذ نهاية 2019، حين تداخلت الأولويات الاقتصادية والعسكرية والإيكولوجية ضمن أزمة نسقية كوكبية غير مسبوقة. وفي

المحور الثاني سنتناول بتركيز أكبر صورة الجزائر في الوثائق الرسمية للأمن القومي الأمريكي والفرنسي المعاصر "دونالد ترامب" و"إيمانويل ماكرون".

المحور الأول: تطور صورة الجزائر لدى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة:

ضمن هذه سياقات ما بعد الحرب الباردة، نبحث في المحور الأول صورة الجزائري في كل من الاستراتيجية الأمنية القومية الأمريكية والفرنسية، بالاستعانة ببعض محتويات الوثائق الرسمية المتعلقة بالسياسة الخارجية وتحديدا منها وثيقة "استراتيجية الأمن القومي" الأمريكية ووثيقة "الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي"، عبر فترات حكم رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ؛ مع تركيز أكثر في المحور الثاني على عهدي حكم الرئيسين الأمريكي "دونالد ترامب" (2017-2020)، والفرنسي "إيمانويل ماكرون"(2017 - 2022).

أولا: تطور صورة الجزائر لدى الولايات المتحدة الأمريكية خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة:

سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ استقلال الجزائر إلى بناء مكانة محورية لتجسيد أهدافها ومصالحها، مع أن فرنسا كانت حاضرة بقوة من خلال نفوذها الاقتصادي في الجزائر، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت وباستمرار إقامة مكانة سياسية واقتصادية داخل الجزائر، مما يجعلنا نرى أن الجزائر لم تكن مجالا غائبا في الاستراتيجية الأمريكية في تاريخها المعاصر، حيث أن العلاقات الجزائرية الأمريكية مرت بعدة مراحل أولها منذ 1962م أي استقلال الجزائر إلى غاية 1978م، حينها عرفت توترا في العلاقات السياسية بين الطرفين بسبب البعد الإيديولوجي المتناقض بين الدولتين.

ولما كان جوهر هذا المقال هو التركيز على المرحلة الممتدة لما بعد الحرب الباردة، فإننا نشير إلى أن هذه المرحلة تميزت بتحسن العلاقات بين الطرفين ووصلت إلى تبادل الزيارات بين الطرفين، غير أنه وتزامنا مع العشرية السوداء في الجزائر، عرفت هذه العلاقات نوعا من التوتر بسبب مواقف الولايات المتحدة الأمريكية المتقلبة[2](سعد توفيق عزيز البزاز، 2012، ص 145.)، ومع خروج الجزائر من الأزمة السياسية عادت من جديد العلاقات لتأخذ منحى أكثر إيجابية، وعليه سوف نتطرق في هذا المحور إلى صورة الجزائر

لدى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة بدراسة الأهمية الاستراتيجية للجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كعنصر أول، ثم الاهتمام الأمريكي بالجزائر في المرحلة الممتدة من 1989م إلى غاية 1992م، ثم إلى ما قبل تولي الرئيس "دونالد ترامب" سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية.

1 -1)- الأهمية الاستراتيجية للجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

تتمتع الجزائر بموقع جغرافي وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بمساحة شاسعة، مما جعلها تشكل ثقلا استراتيجيا هاما بالنسبة للقوى الكبرى، فنظرا لتغيير مفهوم النظام الدولي الذي دعا إليه الرئيس الأمريكي جورج بوش - الأب، الذي أثار جدال واسع حول المحددات التي يمكن من خلالها إطلاق حكم "صفة الجدة" في النظام الدولي، والتي من أهمها تغير نمط التفاعل بالتوجه من ثنائية القطب المبنية على التنافس العسكري إلى نظام أحادي القطبية يسير نحو التنافس الاقتصادي[3](ركاح عميروش، 2016، ص24.)، حيث بادرت سنة 1998م بإقامة مشروع "إيزنستات" من أجل الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية من ضمنها الجزائر، حيث قدمت هذه الشراكة على أنها سبيل الى تحقيق الأمن، الرفاهية، الديمقراطية[4](Nicole Grimaud, France, 2002, P 3.).

1-2)- تطور صورة الجزائر في الاستراتيجية الأمريكية لمرحلة (1990 –2017م):

إن الإدراك الاستراتيجي للأمن القومي الأمريكي يدرج الأهمية الاستراتيجية للجزائر ضمن الإطار الإقليمي المتعدد الأبعاد المميز لجغرافيتها السياسية أي ضمن المجالات الإفريقية (خاصة منطقة المغاربية الساحلية الغنية بالموارد،[5] (سني محمد أمين، 2010) والمتوسطية والعربية الشرق أوسطية. وبالنظر للاتساع الزمني والموضوعي، سنتناول صورة الجزائر الاستراتيجية في العقل السياسي الأمريكي حسب الحقب الرئاسية لرؤساء أمريكا ابتداء من بداية التسعينيات إلى نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين:

أ)- صورة الجزائر في عهد إدارة الرئيس "بيل كلينتون"(1993- 2000م):

بدأ الاهتمام بالمنطقة المغاربية عامة والجزائر خاصة بسبب الصراع على الطاقة في المنطقة المغاربية بالنسبة لصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال ما تتضمنه الوثائق الاستراتيجية الصادرة عن الإدارة الأمريكية التي تهتم بتقييم المصالح وترتيب الأولويات، فنجد مثلا في وثيقة "استراتيجية الأمن القومي لقرن جديد"، التي أعدتها إدارة "بيل كلينتون" في آخر صورتها المعدلة الصادرة بتاريخ 05 جانفي 2000م، قد صنفت

المصالح الأمريكية إلى ثلاث مستويات الأول يتعلق بالمصالح الملحة بالوجود المادي للولايات المتحدة الأمريكية،[6]

(A NATIONAL SECURITY , 1999, Pp; 11-14,16-20)

أما الثاني فمتعلق بالمصالح المهمة للولايات المتحدة الأمريكية،[7]

(A NATIONAL SECURITY , 1999, Pp; 11-14,16-20)

وفي الأخير مصالح أخرى والتي تتمثل أساسا في المصالح الإنسانية والقيم الأمريكية.[8]

(A NATIONAL SECURITY , 1999, Pp; 25-26,27)

وبالنظر لهذه التصنيفات نجد أن الجزائر ضمن المستوى الثاني من المصالح في مجال البترول والغاز، كما أن البعد الأمني حاضر نظرا لموقع الجزائر في المنطقة لما تشهده من تهديدات أمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة.[9] (ركاح عميروش، 2016، ص 23.)

ب)- صورة الجزائر في إدارة الرئيس "جورج بوش (الابن)"(2001 – 2008م):

تزامن وصول الرئيس "جورج بوش الابن" مع ظهور قوي لظاهرة الإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت الجزائر قد سبقت بخبرتها ومعاناتها منها، خلال عقد من الزمن(1992 – 2000م)، مما جعل الحرب على الإرهاب في أولويات الاستراتيجية الأمريكية خلال إدارة "جورج بوش الابن" الذي أكد الرهان الأمريكي على الجزائر بصفتها شريكا في مجال مكافحة الإرهاب.[10] (ركاح عميروش، 2016، ص 25.)

ويمكن إرجاع الأهمية الجيو-استراتيجية للجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الحقبة، لأن هذه الأخيرة تعتبر أن التحولات التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة تتزامن مع بحث الولايات المتحدة الأمريكية عن شركاء جدد من أجل الحرب على الإرهاب دون إغفال التحولات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية[11] (ركاح عميروش، 2016، ص25.) ، حيث أكد "جورج بوش الابن" بأن: "قضية الأمة الأمريكية هي أكبر من قضية الدفاع عن الأمة الأمريكية، وستقاتل، كما تناضل دائما، من أجل سلام عادل - سلام لصالح الحرية.

-سندافع عن السلام ضد تهديدات الإرهابيين والطغاة.

-سنحافظ على السلام من خلال بناء علاقات جيدة بين القوى العظمى.

-وسنوسع السلام من خلال تشجيع المجتمعات الحرة والمفتوحة في كل قارة".[12]

(The National Security ,2002, p1)

من خلال النظرة العامة على ملفات أمريكا ضمن الاستراتيجية الدولية نجد أن أهم محور هو حماية أمن أمريكا الذي يتعدى حدودها الإقليمية وفي سبيل ذلك ظهرت فكرة التعاون مع القوى العظمى الأخرى، مما يحتم على الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن حلفاء غير تقليدين في حربها على الإرهاب.

من خلال خلفيات تاريخية في موضوع الإرهاب،[13] (ركاح عميروش، 2016، ص26.) استوعبت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، ضرورة التعاون مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، حيث التقى الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" بالرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" في نوفمبر 2001م، لمناقشة التعاون بين البلدين في الحرب على الإرهاب، وتم تصنيف الجماعة السلفية للدعوة والقتال ضمن قائمة الجماعات الإرهابية سنة 2002م،[14] **(Stephen Harmon, 2010.p:22)**

وكانت الجزائر من الدول السباقة في دعم البيت الأبيض في إعلانه الحرب على الإرهاب بتاريخ 22 سبتمبر 2003م وهو ما صرح به الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة"،[15] (ركاح عميروش، 2016، ص26.) وفي هذا السياق حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز علاقاتها السياسية مع الجزائر، من خلال تكثيف الزيارات للمسؤولين الأمريكيين إلى الجزائر ومناقشة العديد من القضايا المتعلقة بالتنسيق السياسي والأمني لمكافحة الإرهاب، وحقوق الإنسان والديمقراطية، كما تجددت الرغبة في تعزيز التنسيق الأمني والسياسي بين البلدين خاصة بعد تجديد الثقة في كل من الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" والأمريكي "جورج بوش الابن" في 2004م.[16](حشود نور الدين، 2005، ص 58)

ومما زاد الاهتمام الأمريكي بالجزائر، وبالأخص الشركات النفطية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمثلها بقوة في إدارة "جورج ولكر بوش"، خاصة نائب الرئيس "ديك تشيني"، هي كون أن الجزائر تعد حاليا ثالث دولة بعد السعودية وقطر من حيث الاستثمار النفطي ب21.4 مليار دولار، وهذا ما يحفز صانع القرار الأمريكي في المضي قدما نحو توثيق العلاقات الأمريكية-الجزائرية، خاصة في ظل هذه الإدارة المرتبطة مباشرة بالشركات النفطية الأمريكية، ومشاركتها في توجيه السياسة الخارجية وفق مصالحها الذاتية والقومية قبل كل شيء.[17] (سني محمد أمين، 2010)

وعلى ضوء ما تقدم تظهر صورة الجزائر في إدارة الرئيس السابق "جورج بوش الابن" كحليف أمني بالدرجة الأولى وشريك اقتصادي بالدرجة الثانية.

ج)- صورة الجزائر في إدارة الرئيس "باراك أوباما" (2009 – 2017م):

يرى المستشار الأمريكي الأسبق "جون برينان"، أنه منذ وصول "أوباما" إلى الحكم حاول من أجل إعادة النظرة الإيجابية للقيادة الأمريكية للعالم، ليس من خلال إظهار التهديد والخطر، بل من خلال الأمن وإبراز مزايا وفرص الشراكة مع الولايات المتحدة.[18] **(The White House Office ....29June2011)**

تميزت العلاقات الثنائية الجزائرية الأمريكية خلال إدارة "باراك أوباما" بمباركة الرئيس الأمريكي للجهود الإصلاحية التي تبذلها الجزائر في المجال السياسي[19] (صفراوي فاطمة، التوفيق بوعيشة، 2016، ص 168)، و يبرز ذلك بوضوح من خلال حديث المسؤولين الأمريكيين على الإصلاحات السياسية في الجزائ ر[20] (Alexis Arieff.2012.p:14)في زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" للعاصمة الجزائرية في 22 فيفري 2012م، حيث أكدت على ضرورة إشراك الشعوب في اتخاذ قراراتها، وبناء مصيرها بنفسها، وأن الولايات المتحدة ستكون شريكا للحكومة الجزائرية والمجتمع المدني، لمسايرة التغيرات الحاصلة، وعلى الجزائر أن تعمل على توفير الأمن والازدهار في إطار السلم الاجتماعي وفرض مكانتها الدولية، موضحة أن هدف زيارتها للجزائر يكمن في خلق تعاون اقتصادي متين بين البلدين، ولكون زيارتها جاءت متزامنة مع الانتخابات التشريعية، أوضحت أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تمول ولا تميل إلى أي جهة في الانتخابات، والمهم أن تجري في أجواء جيدة لتعزيز الديمقراطية، مبرزة أهمية تبادل الآراء، حول التغيرات التي ستحدث في المنطقة مع موجة التغير[21](لخضر رزاوي، حسان حويشة، 2012 ، ص03.)، كما شهد التنسيق الأمني والاستخباراتي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في عهد "باراك أوباما" حيث اعتبر الجزائر شريكا هاما بمنطقة شمال إفريقيا، وامتد التوافق بين البلدين إلى الأزمة التي وقعت في مالي بتبنيهما نفس الحل السياسي غير أن تدخل فرنسا العسكري قلب الواقع[22]. (صفراوي فاطمة، التوفيق بوعيشة، 2016، ص 169)

أما على الصعيد الاقتصادي فقد تم التوقيع على اتفاقية في المجال الصحي وإنتاج الأدوية في 2011م.[23] (صفراوي فاطمة، التوفيق بوعيشة، 2016، ص 170)

ومنه تتضح صورة الجزائر كشريك في ظل إدارة "بارك أوباما" من خلال التعاون في الجانب الأمني والاقتصادي الذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مباركتها للإصلاح السياسي الذي يدعم الاستقرار الأمني في الجزائر وكذا إبرام الاتفاقيات الثنائية الاقتصادية.

ثانيا: تطور صورة الجزائر لدى فرنسا خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة (1995-2017م):

شكلت العلاقات الجزائرية الفرنسية بمختلف أبعادها، موضوعا هاما من مواضيع السياسة الدولية، وحلقة مهمة في العلاقات الفرنسية مع البلدان المغاربية، والتي بدورها تشكل جزءا أساسيا من العلاقات الأورو- متوسطية، وعلى مدار العهود التاريخية السابقة، تميزت العلاقات بين الجزائر وباريس بفترات من الصراع والحرب وأخرى من السلم والتعاون، بداية ببروز الجزائر في العهد العثماني كقوة دولية كبرى في البحر الأبيض المتوسط، وانتهائها بفترة ما بعد الاستقلال الوطني.

نظرا لأهمية الجزائر ومكانتها ارتكزت الاستراتيجية الفرنسية على أولوية التعاون الاقتصادي والثقافي مع الجزائر، المبنية أساسا على تجديد علاقات النفوذ بعد الحقبة الاستعمارية المباشرة في مواجهة التنافس الدولي في فترة الحرب الباردة، في منطقة شمال إفريقيا، حيث ركزت على استمرار ارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي في الفترة التي تلت الاستقلال الوطني في 1962م، وحتى نهاية القرن الماضي، تبين مدى أهمية السوق الجزائرية للتجارة الخارجية الفرنسية، والتي تساهم بشكل واضح في زيادة النمو والازدهار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الفرنسي.[24](بشلاغم جيلالي،2010-2011، ص 79.)

إن الملاحظ لسياسة فرنسا الخارجية اتجاه الجزائر باعتبارها إرثا استعماريا، وتطبيقا لسياسة الجنرال "شارل ديغول" التي رسم الرؤساء الفرنسيين سياستهم الخارجية وفقا لمبادئها، وهو ما أثر على صورة الجزائر من خلال فترات حكم كل من "جاك شيراك" و"نيكولا ساركوزي" وصولا إلى "فرنسوا هولاند".. وهو ما سنتطرق له من خلال كل عهدة.

2-1)- صورة الجزائر خلال فترة الرئيس "جاك شيراك" (1995-2007م):

على الرغم من أن السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس"جاك شيراك" تعتبر بمثابة عودة لسياسة الجنرال "شارل ديغول" بالرغم من تغيير الآليات التي ترتبط بالسياسة الخارجية في عهد "ميتران"، وهكذا فالدفاع عن استقلالية فرنسا تجاه الولايات المتحدة، هي من أهم مميزات الاستراتيجية الفرنسية في عهد" شيراك"، حيث حدد منذ بداية عهدته الأولى معالم سياسته الخارجية، وتجلى ذلك من خلال الخطاب الذي ألقاه من على منبر جامعة القاهرة، يوم الثامن أفريل 1996م، أين تطرق لسياسة بلاده في البلاد العربية، مؤكدا على أنه: "...ينبغي أن تكون لسياسة فرنسا العربية بعدا أساسيا في سياستها

الخارجية، وإنني أتمنى أن أعطيها دفعا جديدا، بحيث تكون مخلصة للتوجهات التي أراد مؤسسها" ديغول" تحديدها لها...".[25] (لزهر بديدة، 2015، ص 24.)

ومنه نستنبط أن "جاك شيراك" سعى لأن يرسم لبلاده موقعا خاصا في البلاد العربية الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، ومن بينها الجزائر، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية أبدت اهتمامها بالمنطقة، الذي لم يرضى به "شيراك"، وحتى يظهر هذا الأخير اهتمام بلاده بالوطن العربي وعلى رأسها الجزائر، فقد كان كثير الزيارات للعديد من الدول العربية، منها ثلاث زيارات للجزائر، في عهد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الذي زار فرنسا صيف سنة 2000م، التي كان من أهم محاورها الخروج من سياسة الغموض تجاه الجزائر، وإعادة بناء علاقات ممتازة بين البلدين.[26] (لزهر بديدة، 2015، ص 24.)

حاول" جاك شيراك" أثناء حكمه أن يعيد النظر في علاقاته مع الجزائر، خصوصا ملف الهجرة والمهاجرين الجزائريين في فرنسا، من خلال محاولة إدخال تعديلات يراها ضرورية للاتفاقية الموقعة بين فرنسا والجزائر في هذا المجال سنة 1968م، والتي مكنت الجزائريين من مجموعة من التسهيلات الاقتصادية والاجتماعية، وبالفعل كان لـ"شيراك" ما أراد بحيث عدلت تلك الاتفاقية سنة2001م، وكان من النتائج المباشرة لهذه الاتفاقية المعدلة، أن زادت السلطات الفرنسية من التشدد في منح تأشيرة السفر للجزائريين من وإلى فرنسا لمجرد السياحة.[27] (لزهر بديدة، 2015، ص 25.)

وأمام استشعار"شيراك" خطورة المنافسة الأمريكية لبلاده في الجزائر، عمل جاهدا للوقوف أمام الأطماع الأمريكية في مجال النفط الجزائري، واستطاع أن يحد من المنافسة ويعيد لفرنسا مكانتها، وهو ما جعله سنة 2003م يصرح عندما زار الجزائر أمام البرلمانيين الجزائريين بالقول: " .. إن فرنسا غدت اليوم الشريك الأول للجزائر، خاصة في مجالي الاستيراد والتصدير، وقد ارتقت المبادلات إلى ضعف ما كانت عليه سنة 1999م".[28](Jacques Chirac., 2011.P 430)

وفي ذات الخطاب وفي محاولة منه لإثارة عواطف الجزائريين الناقمين على الاحتلال الفرنسي، أبدى "شيراك" بعض التأسف والحسرة على الماضي الاستعماري لفرنسا في الجزائر، مؤكدا على ضرورة وأهمية تجاوز ذلك الماضي بكل إرثه[29]. (Jacques Chirac., 2011.P 430)

غير أن مساعي "شيراك" لاستئثار بلاده بعلاقات خاصة ومميزة مع الجزائر، اصطدمت بجملة من العراقيل كادت أن تعيد ما بناه "شيراك" إلى مربع التوتر والتشنج في العلاقات بين

البلدين، ويضعها مرة أخرى على المحك، منها ما كان يثيره وزير داخليته" نيكولا ساركوزي"، حول ملف الهجرة والمهاجرين وضرورة التشدد في هذا الجانب، وما نتج عن ذلك من حساسية بين الجزائر وفرنسا، والأهم والأخطر هو إصدار البرلمان الفرنسي في 23 فيفري2005م القانون الممجد للاستعمار الفرنسي، والذي خص الجزائر تحديدا بالذكر، الذي أكد على أن فرنسا لن تعتذر عن ماضيها الاستعماري ولن تعترف بما اقترفته في حق الجزائر، فقد عاد التوتر من جديد في مسار العلاقات الفرنسية الجزائرية، وبقيت العلاقات بين البلدين تراوح مكانها بين المد والجزر.[30] (لزهر بديدة، 2015، ص 25.)

سعى "شيراك" في محاولة منه إلى إعادة ترميم العلاقات بين فرنسا والجزائر إلى دفع برلمان بلاده إلى إلغاء المادة الرابعة من ذلك القانون،[31] **(de LOI no 2005-158 du 23 février 2005)**والتي تعتبر المادة المستفزة للجزائريين، وقد عبر" شيراك" في مذكراته عن أسفه لما حصل سنة 2005م، مؤكدا على أن فرنسا إذا أرادت فعلا أن تصل بعلاقاتها مع الجزائر إلى حد الشراكة الاستراتيجية، فعليها ألا تعترف فقط بممارستها بحق الجزائريين، بل ويجب عليها كذلك أن تقدم اعتذارا عن تلك الممارسات وعليها أيضا أن تؤكد احترامها لذاكرة الشعب الجزائري.[32]**(Jacques Chirac., 2011.P 433)**

2-2)- صورة الجزائر خلال فترة الرئيس " نيكولا ساركوزي" (2007-2012م):

بعد تولي الرئيس اليميني "نيكولا ساركوزي" منصب رئيس الجمهورية بفرنسا سنة 2007م سار على نفس خطى "شيراك" ولكن بنظرة مغايرة منذ كان وزيرا للداخلية الفرنسية في عهد الرئيس "شيراك"، خاصة في ملف الهجرة والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي العلاقة التي جعلها "ساركوزي" في ولايته علاقة تبعية لا علاقة منافسة وندية، وعمل فيما يتعلق بالجزائر على التشدد أكثر في منح التأشيرة السياحية، الذين كان "ساركوزي" وأنصاره يرون أن المهاجرين وخصوصا الجزائريين منهم، أصبحوا يشكلون عبئا ثقيلا على فرنسا، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.[33] (لزهر بديدة، 2015، ص 26.)

غير أن هذا النهج الجديد، لم يمنع "ساركوزي" من أن يعمل على فكرة محورية، ألا وهي جعل فرنسا قائدة ورائدة للدول الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، ومن أهمها الجزائر، وهي الفكرة التي قالها وشدد عليها "ديغول"، مبرزا أهميتها بالنسبة لبلاده على أرض الواقع، فقد جاء في مذكرات "ديغول" " أن مصير فرنسا مرتبط بصورة مباشرة بحوض البحر الأبيض المتوسط...[34]"(شارل ديغول، 1971، ص 35.)، وهو المسعى الذي اشتغل عليه جل الرؤساء الفرنسيين، وصولا إلى الرئيس" ساركوزي"، الذي وضع نصب

عينه هذا الملف، داعيا الدول المطلة على البحر المتوسط إلى "الاتحاد من أجل المتوسط"، بقيادة فرنسا، غير أن هذا المشروع ولأسباب متعددة، ومنها عدم تشجع الطرف الجزائري له وهو الذي يحمل بين طياته فكرة استعمارية جديدة لما يحمله من عدم الوضوح، فقد أُجهض المشروع في المهد، وغادر" ساركوزي" منصب الرئاسة، دون أن يرى هذا المشروع النور.[35] (لزهر بديدة، 2015، ص 27.)

ومنه نجد أن "ساركوزي" وإن كان مختلفا في بعض النقاط الأساسية في السياسة الخارجية الفرنسية مع سابقه "جاك شيراك" إلا أن الجزائر ضمن موقعها المتمركز في حوض البحر المتوسط أخذت حيز الاهتمام في السياسة الخارجية لـ"ساركوزي" الذي سعى الى ربط علاقات ودية معها، ومنه تظهر صورة الجزائر كدولة محورية في سياسة "ساركوزي"، حيث تم توقيع وثيقة "إعلان الجزائر" عام 2008، الذي نص على إقامة علاقات جزائرية فرنسية قائمة على الأخوة والتعاون.

2-3)- صورة الجزائر خلال فترة الرئيس "فرانسوا هولاند" (2012-2017م):

كان الرئيس السابق "فرانسوا هولاند" الاشتراكي الفكر والمذهب، وعلى غرار سلفه، كرس مبادئ الجنرال" شارل ديغول" في تحديد العلاقات مع الجزائر، المبنية على أن مصالح فرنسا في هذا البلد، التي يرى أنها مصالح استراتيجية لا يمكن التخلي عنها، لذلك سعى لفتح صفحة جديدة تجاه الجزائر.[36] (لزهر بديدة، 2015، ص 27.)

وبدعوة من رئيس الجمهورية الجزائرية "عبد العزيز بوتفليقة"، قام الرئيس الفرنسي "فرنسوا هولاند" بتاريخ 19 و20 ديسمبر2012م بزيارة إلى الجزائر[37](السيد شفيق تومي 2015، ص،20)، أوضح من خلال هذه الزيارة في رسالة موجهة للشعب الجزائري، أنه يتطلع إلى أن تعتبر الشراكة الجزائرية الفرنسية مرجعا في العلاقات بين الشمال والجنوب، وأن من أولويات النظام الفرنسي، أن يرسخ أسس علاقة متينة بين البلدين لأنه يشعر حقا أنه بقدر الإمكان التحول إلى مستوى أعلى في علاقات التعاون التي تربط البلدين، وأكد على أن العلاقات بين البلدين الودية يجب أن تتطور في الثقة والصداقة، وهذا بعد وصف الرئيس الفرنسي الذي قام بأولى خطواته في هذا المجال حين اعترف ب"القمع الدموي" الذي قامت به الشرطة الفرنسية لتظاهرة 17 أكتوبر 1961م والذي أوقع عشرات القتلى في باريس في صفوف المتظاهرين الجزائريين، وقال: "التاريخ يجب أن يستخدم لبناء المستقبل وليس لوقفه"،[38] (طارق عرار ،2012)وتبادل رئيسا الدولتين أثناء هذه الزيارة وجهات النظر حول عدد من القضايا المرتبطة بوضع العلاقات الثنائية والآفاق المفتوحة لتطورها، كما

استعرضا القضايا الإقليمية والدولية الراهنة آنذاك، حيث سجل تقارب واسع في وجهات النظر، وأصدر الرئيسان تعليماتهما إلى وزيري خارجيتهما لكي يكثفا اتصالاتهما ويعززا التشاور في ما بينهما للتمكن من تكثيف العلاقة الثنائية، وتحديد نقاط التقارب قدر الإمكان، في شأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، وفي ختام هذه الزيارة، حدد رئيسا جمهورية البلدين في إعلان الجزائر حول الصداقة والتعاون بين فرنسا والجزائر، من أجل بناء علاقة قوية ومتجددة.[39](أ.أسماء،2012)

كما انتعشت العلاقات الاقتصادية بين البلدان، من خلال إنشاء اللجنة الاقتصادية المختلطة الفرنسية الجزائرية التي ترأسها وزيرا خارجية البلدين، حيث تم التوقيع على عدة اتفاقيات شراكة.[40](https://www.algeriachannel.net)

ومجمل القول أن تغير وتبدل الرؤساء بالجمهورية الفرنسية، لا يلغي ذلك الخيط الرابط بين كل مرحلة من مراحل السياسة الخارجية الفرنسية بسابقاتها، حيث أن سياسة ومبادئ "شارل ديغول" والبراغماتية السياسية، وكذا التوجه نحو دعم مكانة فرنسا الدولية مقابل القوة الأمريكية، كلها تمثل بعض الملامح التي ظلت تميز السياسة الخارجية الفرنسية، ومن ثم يمكن القول أن صورة الجزائر بالنسبة لفرنسا أصبحت تشكل منطقة صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية بعدما كانت تعتبرها إرثا استعماريا، وذلك من أجل الحفاظ على مكانتها ونفوذها في المنطقة.

المحور الثاني: صورة الجزائر في الوثائق الرسمية للأمن القومي الأمريكي والفرنسي المعاصر "ترامب- ماكرون":

إن تغير فكرة الأمن القومي التي أقرها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" الذي تزايد طموحه في منطقة شمال افريقيا وتقاربها مع الجزائر في عدة قضايا محورية أمنية واقتصادية، بالإضافة إلى توجهات السياسة الخارجية التي أعلنها "ايمانويل ماكرون" التي تعتبر الجزائر إرثا مشروعا لفرنسا، جعل الجزائر تحظى بمكانة متميزة في استراتيجية كلا البلدين، هذا ما جعلنا نبحث في صورة الجزائر من خلال الوثائق الرسمية لكل من الرئيس الامريكي "دونالد ترامب" والرئيس الفرنسي "ايمانويل ماكرون".

أولا: صورة الجزائر في وثيقة الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس "ترامب" (2017-2020م):

1-1)- استراتيجية الأمن القومي لأمريكا في عهد الرئيس "دونالد ترامب" (2017 – 2020م):

لم يثر أي رئيس أمريكي إن كان جمهوريا أم ديمقراطيا تحولات جذرية على المستويين الداخلي والخارجي قبل أو منذ نهاية الحرب الباردة، كما فعل "دونالد ترامب"، حيث تجسد اختلاف الرؤساء السابقين في الأسلوب، لا في الموضوع.[41](يحيى سعيد قاعود، علا عامر الجعب، 2018، ص 52.)

مع إصدار استراتيجيته للأمن القومي الأمريكي أحدث "دونالد ترامب" تحولات جذرية في الفكر والسياسة الأمريكية، فقد جاءت وثيقة "ترامب" قبل موعدها بشهر، تحمل التناقض والاختلاف، وبالرغم من ذلك فهي شاملة تبحث في كل الموضوعات التي تهم الشأن الأمريكي داخليا وخارجيا، متضمنة رؤية التيار اليميني في الولايات المتحدة، الذي أيد الاستراتيجية ودعم تطبيقها.[42] (يحيى سعيد قاعود، علا عامر الجعب ، 2018، ص 36.)

شملت استراتيجية الأمن القومي2017م للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس "ترامب" العديد من الأبعاد الأمنية غير التقليدية، فنجد أنها منحت أهمية كبرى لأبعاد أمنية كثيرة غير عسكرية كالفضاء، الأمن البيولوجي، الأمن السيبراني، الأمن الاقتصادي، أمن الطاقة، تعزيز الدبلوماسية، الأمن المجتمعي، لكن هذا لا يعني أنها تجاهلت البعد العسكري والذي لا يمكن الاستغناء عنه، وإنما شملت معظم الاستراتيجية أبعاد أمنية غير تقليدية أكثر منها تقليدية، وإذا نظرنا نظرة مقارنة لاستراتيجيات الأمن القومي لدى الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن هناك تحولا بدأ في هذه الاستراتيجيات منذ وصول "براك أوباما" إلى الحكم والذي صدرت في عهده استراتيجيتان للأمن القومي2015-2010م، فمع استراتيجية 2010م بالأساس بدأت استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي تتجه إلى قضايا وأبعاد أخرى غير تقليدية أهمها الاقتصاد، البيئة، أمن الفضاء، الأمن الالكتروني، مواجهة الأوبئة، التغير المناخي، الدبلوماسية، العلم، أمن الطاقة.[43](محمود مدحت مختار عبد الحميد،2020)

ويعتبر أهم ما تضمنته استراتيجية الأمن القومي2017م في عهد الرئيس "دونالد ترامب" من أبعاد أمنية غير تقليدية هي كالآتي[44]: **(White House. (2017, p7)**

1. الأمن البيولوجي ومواجهة الأوبئة.
2. الأمن السيبراني.[45]**(White House. (2017, p8)**
3. الأمن الاقتصادي.[46]**(White House. (2017, p8)**

4. القيادة في البحث العلمي، التكنولوجيا، الاختراع، الابتكار.[47] (White House. (2017, p8)
5. أمن الطاقة.[48](White House. (2017, p9-10)
6. أمن الفضاء.[49](White House. (2017, p9-10)
7. القوة الدبلوماسية.[50](White House. (2017, p 10)
8. الأمن المعلوماتي.[51](White House. (2017, p 10)
9. الأمن المجتمعي.[52](White House. (2017, p 11)

2-1)- صورة الجزائر كشريك في ظل إدارة الرئيس "دونالد ترامب"(2017 – 2020م):

بمجرد إعلان نتائج الرئاسة الأمريكية ومجيء الرئيس "دونالد ترامب" للبيت الأبيض، سارع الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" إلى إرسال رسالة تهنئة للرئيس الأميركي الجديد، أعرب له فيها عن أمله في استمرار العلاقات الطيبة بين البلدين، وهو ما أعلنته الخارجية الأمريكية عند وصفها الجزائر بالشريك المهم في الحملة التي كان يقودها "ترامب" ضد أعدائه بمنعه مواطني ست دول مسلمة من دخول أمريكا، وتصعيد لهجته ضدها.[53](أسامة عكنان،2019)

وأعرب "دونالد ترامب" خلال قمة الرياض عن استعداده لرفع مستوى التعاون مع الجزائر، وذلك خلال محادثات أجراها مع رئيس مجلس الأمة الغرفة الثانية من البرلمان الجزائري "عبد القادر بن صالح".[54](أسامة عكنان،2019)

شمل التعاون الجزائري الأمريكي عدة قطاعات استراتيجية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية شريكا مهما للجزائر في مجال الطاقة، بتواجد قرابة 50 شركة نفطية أمريكية في الجزائر، تعمل أساسا في التنقيب وإنتاج الخام.[55](أسامة عكنان،2019)

تحدث السفير الأمريكي آنذاك "جون ديروشر"، خلال تعيينه سفيرا في الجزائر أمام لجنة الشؤون الخارجية للغرفة العليا للبرلمان الأمريكي عن الجزائر قائلا: "إن العلاقات بين البلدين تعززت خلال السنوات الأخيرة وتوسعت أكثر"، معلنا برنامجه الخاص بالجزائر الذي يتمحور من ثلاثة محاور رئيسية تتعلق بتعزيز التعاون الأمني، وتطوير التجارة والاستثمار، والعمل مع نظرائه الجزائريين، وأضاف السفير الجديد: "الجزائر وواشنطن، عقدا خلال السنوات الأخيرة مشاورات على المستوى الرفيع بمشاركة مؤسسات البلدين"، مؤكدا أن ذلك يدل على القيمة التي يوليها البلدان لشراكتهما المتنامية.[56] (أسامة عكنان،2019)

كما نجد حضور الجانب العسكري في العلاقات الأمريكية الجزائرية، إذ رصدت إدارة "ترامب" ميزانية أكثر من مليون دولار سنويا مساعدات للجيش الجزائري، تمثلت أساسا في تدريب ضباط جزائريين، وعملت الإدارة الأمريكية جاهدة للضغط على الجزائر من أجل السماح لها بإنشاء قاعدة عسكرية في الصحراء الجزائرية، لكن الجزائر ترفض أي تواجد عسكري أجنبي على أراضيها، كان آخره رفض طلب أمريكي بإرسال عناصر من البحرية "المارينز" لتأمين سفارتها في العاصمة، تحسبا لأي تهديد بعد قرار الرئيس "دونالد ترامب" الاعتراف بمدينة القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل.[57](يحي سعيد قاعود، علا عامر الجعب، 2017، ص 167)

وفي سنة 2017م،[58](https://dz.usembassy.gov/ar) اتفقت واشنطن والجزائر على وضع إطار تعاوني لتبادل المعلومات بين الدولتين لمواجهة تهديدات تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وتنظيم "القاعدة" في ليبيا، وكذلك استعراض النزاعات المستفحلة في المنطقة والعالم العربي، في إشارة إلى الوضع في ليبيا ومالي ودول الساحل الأفريقي.[59] (أسامة عكنان،2019)

وقد نشرت صحيفة «Maghreb intelligence» الفرنسية تقريرا جاء فيه أن وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين حاولتا دفع السلطات الجزائرية إلى قيادة قوات عسكرية متعددة الجنسيات، أو التدخل بمفردها في ليبيا لإحلال السلام في العاصمة طرابلس، ونشر قوات على طول الحدود مع تونس، لكن الجزائر رفضت هذا الطلب رفضا قاطعا. (أسامة عكنان،2019)[60]

كما عقدت الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر يوم 29 جانفي 2019م الدورة الرابعة للحوار الاستراتيجي برئاسة وزير الخارجية "مايكل بومبيو" ووزير الشؤون الخارجية "عبد القادر مساهل"، وقد استعرض الوزيران "بومبيو ومساهل" الشراكة الوثيقة والمثمرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر وناقشا مجالات التعاون الأمريكي-الجزائري المستقبلي.[61](وزارة الخارجية الأمريكية، 2019، ص 01.)

لكن العلاقات الجزائرية بأمريكا في عهد ترامب الشعبوية، تأزمت مؤقتا مع اعراض السلطات الجزائرية مع بدايات عهد الرئيس الحالي عبد المجيد تبون، على قرار الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية. حيث اعتبرت من خلال مواقف وزارة الخارجية الجزائرية، أن القرار الأمريكي ليس له أي أثر قانوني لأنه يتعارض مع جميع قرارات الأمم المتحدة وخاصة قرارات مجلس الأمن بشأن مسألة

الصحراء الغربية[62] ؛ كما أن الإعلان سيؤثر سلبا على جهود تهيئة الطريق لإطلاق مسار سياسي حقيقي. إذ، يأتي الاتفاق الأمريكي-المغربي في لحظة مهمة في الصراع على الصحراء الغربية الذي يشوبه الجمود منذ فترة بين المغرب وجبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر بعدما نشب مجددا في ديسمبر 2020م.[63] (جوناثان إرنست، 2020)

ومن خلال ما تطرقنا إليه سابقا نستنتج أن في إدارة "ترامب" التي أخذت بنفس المبادئ الخاصة بالأمن القومي الأمريكي من خلال الوثائق الرسمية التي تضع المصالح الأمريكية وأمنها أولوية في سياستها الخارجية مثلت صورة الجزائر الشريك في بعض القضايا (محاربة الإرهاب)، إلا أن في بعض المواقف تأخذ صورة المخالف لمبادئ سياسة "ترامب" التي أحدثت انقساما في الآراء الدولية خاصة فيما يتعلق بتصريحاته حول بعض القضايا الإقليمية (ملف الصحراء الغربية).

ثانيا: صورة الجزائر في وثيقة الأمن القومي الفرنسي في عهد الرئيس "إيمانويل ماكرون" (2017 – 2021م):

يأتي تحرير هذا المقال في ظرف الاستعدادات الفرنسية للانتخابات الرئاسية الفرنسية خلال عام 2022، وسط استمرار الانقسام الفرنسي على نفسه منذ عهد الرئيس شيراك، كنتيجة لاستمرار الأزمة الاقتصادية الفرنسية منذ 2008، وتصاعد أزمة الدين العام الحكومي وعجز الموازنة العامة الذي يبلغ حاليا مع أزمة كورونا ذروته.

فيما يعنينا ضمن إشكالية هذا المقال، فقد أعلن "إيمانويل ماكرون"، خلال خطابه الرئاسي بعد الفوز بالرئاسة أنه سيحارب الانقسام في بلاده وسيدافع عن مصالح فرنسا، مؤكدا أنه سيدافع أيضا عن المصير المشترك لأوروبا، وفي خطاب تم بثه إلى أنصاره المحتشدين أمام متحف اللوفر بباريس، قائلا: "سأركز كل جهدي وطاقتي لتحقيق أمانيكم وتطلعاتكم"، مضيفا: "أمامنا واجب إزاء بلادنا ونحن ورثة أمة عظيمة وتاريخ عظيم"، مؤكدا: "أنه سيعمل على تعزيز التضامن بين كل الفرنسيين لضمان وحدة الأمة"[64](عائد عميرة، 2021)، وفي ضوء ذلك أكدت المؤرخة "إيزابيل كلافيل" أن الرئيس الفرنسي كان بارعا في التواصل وانتقاء عباراته، فالإصلاح يعني التحديث وهذا الخطاب الذي يتحدث عن التحديث يؤثر كثيرا على قسم من الناخبين، في مساحات الاختلاف ويطمح في حملته الانتخابية أن يستوعب في محاولاته تجاهل أنه ليس من اليسار ولا من اليمين وليس وسطيا وبهذا المعنى

هدفه هو إلغاء هذه التصنيفات لتجسيد الحداثة.[65](علي حسين حميد، فراس عباس هاشم، 2019، ص29.)

كما أقر بموجب وثيقة الأمن القومي الفرنسي أن القوة العسكرية من ثوابت سياسته حيث قال: "القدرة العسكرية الفرنسية في صميم طموحنا، ويجب أن تكون على مستوى المهمة من هذه الطموحات التي تتطلب موارد مالية وبشرية، ورؤية استراتيجية.

لهذا السبب، بمجرد انتخابي، طلبت من وزير القوات المسلحة أن يتولى القيادة لمراجعة الدفاع الاستراتيجي والأمن القومي التي تدعم رؤيتنا وتغذي قانون الاستراتيجية العسكرية الجديد، حيث السيدة الوزيرة بنفسها ومع مجموعة من الخبراء المعروفين الذين عملوا بعمق من أجل ذلك".

لقد دخلنا في عصر الاضطرابات الشديدة، بالنسبة للجزء الكبير منها هي المخاطر والتهديدات التي تواجهنا والتي لم تكن مجهولة لنا، ولكن تسارعت مظاهرها، وتضخمت آثارها واقتربت، إن تراكمها يترجم ضعف النظام الدولي وظهور الأطراف الفاعلة التي تسعى إلى اظهارها علنا.[66] **(REVUE STRATÉGIQUE, ,2017, p 5)**

2-1)- أساسيات الأمن القومي الفرنسي في عهد الرئيس "إيمانويل ماكرون" (2017 – 2021م):

ونجد أن محاربة الإرهاب من الأمور التي يجب أن تسعى إليها فرنسا من خلال استراتيجيتها الأمنية حيث أورد في وثيقة الأمن على أن: "الإرهاب الإسلامي، الذي ضرب أرضنا، يمتد إلى مناطق جديدة رغم تقدمنا العسكري على الساحة الدولية، التي تهدد دوما بالعودة إلى الواجهة ممكنا مرة أخرى، كما أن القوة والأنظمة الاستبدادية آخذة في الظهور أو العودة، بينما يبدو أن التعددية تتلاشى في وجه قانون الأقوى...، مشروع السلام والازدهار اللذان ولدا من مآسي القرن الماضي، يهتزان بشدة هو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بسبب أزمة اللاجئين والشك الذي ينشأ بين سكاننا في يومنا هذا على قدرة أوروبا على حمايتهم.

في هذه البيئة التي تدعو إلى التساؤل عن يقين ومعايير ثلاثة عقود، فقط فرنسا قوية، سيدة مصيرها، ويمكنها تحقق استجابات للأزمات المعاصرة الكبرى، وتعزيز قيمها وتأكيد مصالحه، لا يمكن لهذا الطموح الاستغناء عن الدبلوماسية والدفاع عن المقدمة، مدعوما بجيش كبير وقوي وموثوق وقادر لصد جميع التهديدات وفي كل الأماكن، هذه هي الطريقة التي سنقوي بها مكانة داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وسوف نحتفظ

به، في النظام متعدد الأطراف الذي يجب أن يسود، والقدرة على المبادرة والعمل التي يضمن سيادتنا.

ولهذا السبب قررت الحفاظ على استراتيجيتنا للردع الطاقة النووية وتجديد مكونيها: هما الضمان في نهاية المطاف لمصالحنا الحيوية، واستقلالنا، وعلى نطاق أوسع حتى نضمن سيادتنا.

وأيضا لهذا السبب أصبو لأن يكون لجيوشنا وخدماتنا المخابراتية كل الوسائل اللازمة لمهامهم، من أجل التعامل مع كل من التزامات اليوم وتحديات غدا، في هذه البيئة الاستراتيجية غير المؤكدة، وفي سياق قوي التوتر....، نحن بحاجة إلى أداة دفاعية رشيقة وقابلة للإسقاط ومرنة.

وستبقى مهمتها الأساسية ضمان حماية الفرنسيين ولنا إقليم في فرنسا وخارجها، هذه هي طبيعة الرابطة الأساسية التي توحد الجمهورية بجيوشها، إن تهديد الإرهاب الجهادي ليس الوحيد، بل تظهر تهديدات أخرى، يمكن أن تنشأ الأزمات في أي وقت، التي يجب أن يستجيب لها تحديث القوات المسلحة وتوحيدها لا سيما من خلال قدرتها على إبراز نفسها بعيدًا عن حدودنا، أينما كانت، كما آمل أن يعاد التأكيد على دورها الوقائي كجزء من نهج شامل يجمع بين الأمن والتنمية والدبلوماسية، في خدمة السلام.

كما ستسمح جيوشنا لفرنسا أن تظل وفية لالتزاماتها، وحتى يتمكن حلفاؤها من الاستمرار في الاعتماد عليها تحت جميع الظروف، ومتابعة شراكاتها الاستراتيجية في أفريقيا، والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، أخيرًا، يجب تعزيز تقدم أوروبا في مجال الدفاع".[67](REVUE STRATÉGIQUE, ,2017, p 5)

كما أن قضية إعادة تنظيم هيكلية المؤسسات الإسلامية في فرنسا، والتي في مقدمتها "المجلس الإسلامي الفرنسي" من خلال إخضاعه لإجراء إصلاحات عليه، وبالتالي يسهم في إعادة تنظيم علاقاتها مع الدولة والمجتمع الفرنسي، حيث أن هذا الإصرار والسعي من قبل الرئيس الفرنسي يهدف لإدماجه في الجمهورية ومكافحة الأصولية على نحو أفضل، وقال "ماكرون" انه يعمل من أجل استعادة قلب العلمانية والدفاع عن حرية العقيدة حفاظا على التماسك الوطني والضمير الحر وتتضمن الخطة الفرنسية استحداث منصب إمام فرنسا الأكبر، حيث تريد وزارة الداخلية إسناد مهمة إدارة المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية للمسلمين الأكثر اندماجا في فرنسا، وهو ما يسميه "ماكرون" بهيكلة إسلام فرنسا.[68](علي حسين حميد، فراس عباس هاشم،2019،ص30)

تبنى "إيمانويل ماكرون" في سياسته الخارجية نفس نهج سابقيه من الرؤساء الفرنسيين غير أنه أخذ نهجا جديدا في ثلاثة مواضيع أساسية، الموضوع الأول يطال الأزمة السورية[69](**مصطفى الطوسة، 2017**)، والملف الثاني الذي شهد نشاطا وانخراطا قويا لدبلوماسية الرئيس "ماكرون" هو ملف الأزمة الليبية، أما الملف الثالث الذي أراد "إيمانويل ماكرون" الاستثمار فيه بالمقارنة مع سلفه هي القضايا الإفريقية.

كما أكد الرئيس "ماكرون" على ضرورة العمل وفق الشراكة والتعاون من أجل الحفاظ على الأمن ضمن وثيقة الأمن القومي الفرنسي حيث أورد: "....العديد منا يدرك شركاؤنا أن أوروبا تشكل، كجزء من علاقة متوازنة عبر الأطلسي، الإطار الطبيعي لأمننا، حدودنا، في مواجهة التحديات التي لا يمكن مواجهتها إلا معا، اللحظة وبالتالي، فقد حان الوقت لإعادة إطلاق أوروبا الدفاعية، من خلال الجمع بين ثقافتنا معا استراتيجية، من خلال رعاية شراكات عملية مع الدول الأوروبية الذين لديهم الإرادة السياسية والقدرة العسكرية على تحمل معنا المسؤوليات في العمليات، من خلال تحرير الموارد اللازمة الأوروبية، من خلال تعزيز صناعاتنا الدفاعية بحيث تحتفظ بها التميز التكنولوجي وتظل قادرة على المنافسة عالميا.

يشمل الأمن والدفاع عن الأمة بالطبع، المجتمع بأكمله دفاع، لكنها كل الدولة وكل الموارد الحية فيما وراءها للمجتمع الوطني - مجتمعاته، وقواه السياسية، وشركاته، شبابها - الذين يجب أن يلتفوا حول هذه القضايا.

هذا الجهد الجماعي، نحن مدينون به أيضا لجنودنا وللنساء والرجال وزارة القوات المسلحة الذين، ليلا ونهارا، في الخارج أو في الإقليم وطنية، في الوحدات القتالية وفي المصالح والمديريات التي تدعمها، ندافع بعزم واستنكار عن وطننا وإخواننا المواطنين، وعلى استعداد لتلك التضحية الكبرى.

هذه المراجعة الاستراتيجية هي اعتراف بدورهم المركزي في حياة الأمة اليوم وغدا سيكون قانون البرمجة العسكرية القادم ترجمة ملموسة".[70](REVUE STRATÉGIQUE, ,2017, p 7)

2-2)- صورة الجزائر كحليف في ظل إدارة الرئيس "إيمانويل ماكرون" (2017 – 2021م):

إن العلاقة التي تربط فرنسا والجزائر علاقة فريدة من نوعها نظرا إلى عمق الروابط الإنسانية والتاريخي بين البلدين، وأكدت الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الجمهورية الفرنسية إلى الجزائر العاصمة في 6 ديسمبر 2017م الرغبة في توطيد هذه العلاقة ووجه

ثلاث رسائل أساسية وهي، الإرادة المشتركة على المضي قدما يدا واحدة في قضية الذاكرة وتسليم رفات الجزائريين المحفوظة في متحف الإنسان في فرنسا، والدعوة إلى فتح الاقتصاد الجزائري بالتزامن مع دعم الاستثمارات المتبادلة من خلال إنشاء صندوق مشترك، والرغبة في إقامة علاقة تلبي تطلعات جيل الشباب وتعزز التعليم العالي والتدريب المهني.

وعقدت الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة رفيعة المستوى في باريس في 7 ديسمبر 2017م برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين وبحضور ستة وزراء من الجانبين وأفضت إلى إبرام أحد عشر اتفاقا في خمسة مجالات، هي الصحة، والتدريب المهني في مجال الكهرباء، والأغذية الزراعية، وإقامة المنشآت، والكتاب، والتعليم العالي، ومن المتوقع عقد الدورة المقبلة في الجزائر العاصمة في وقت قريب.

وعقدت الدورة السادسة للجنة الاقتصادية المشتركة الفرنسية الجزائرية في الجزائر العاصمة في 12 مارس 2020م، حيث أتاح هذا اللقاء تناول جميع الملفات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتجاري بين بلدينا.

وأجرى وزير أوروبا والشؤون الخارجية السيد "جان إيف لدوريان" زيارتين إلى الجزائر العاصمة في 21 جانفي 2020م ويومي 15 و16 أكتوبر 2020م.

وتسلم رئيس الجمهورية يوم الأربعاء 20 جانفي 2021م التقرير الذي أسند إعداده إلى المؤرخ "بنجامين ستورا" والذي يتناول ذاكرة الاستعمار وحرب الجزائر، واعترف رئيس الجمهورية في 2 مارس 2021م، بمسؤولية فرنسا في تعذيب "علي بومنجل" وقتله في 23 مارس 1957م وقرر أخيرا تسهيل رفع السرية عن محفوظات حرب الجزائر[71]. (**(https://www.diplomatie.gouv.fr/ar**

أحرزت العلاقات الاقتصادية والتجارية تقدما سريعا، حيث تصدرت فرنسا في عام 2019م قائمة عملاء الجزائر في حين احتلت المرتبة الثانية في قائمة موردیها بعد الصين، وبلغت قيمة الواردات الفرنسية من السلع الجزائرية 4،19 مليار يورو في عام 2019م مسجلة ارتفاعا بنسبة 1% في المائة في سنة واحدة، وتتألف 95 في المائة من الواردات الفرنسية من المحروقات أي النفط الخام والغاز الطبيعي والوقود، وتتبدل قيمتها كثيرا وفق سعر برميل النفط.

أما الصادرات الفرنسية إلى الجزائر فبلغت قيمتها 4،92 مليار يورو في عام 2019م مسجلة انخفاضا بنسبة 7% في المائة في سنة واحدة، وتطغى عليها الحبوب والمستحضرات الصيدلانية، والسيارات، والوقود، وعلى الرغم من ارتفاع صادراتنا على نحو منتظم منذ عام

2000م، فإن حصتنا من السوق الجزائرية تسجل انخفاضا مستمرا منذ مطلع القرن الحالي نظرا إلى المنافسة المتنامية بين إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا، تركيا، وخاصة الصين.

ويهدف التعاون المؤسساتي إلى مؤازرة جهود تحديث الهيئات القضائية والإدارة والنقل والتخطيط العمراني والحماية المدنية، وثمة برامج تعاون قائمة أيضا في مجالات الزراعة أو النقل أو الأشغال العامة أو التخطيط العمراني، ويرمي نشاطنا إلى تشجيع التعاون اللامركزي ودعم المجتمع المدني[72] **(https://www.diplomatie.gouv.fr/ar)**

2-3)- صورة الجزائر كمعترض على مواقف إدارة الرئيس "إيمانويل ماكرون (2017 - 2022):

لم يقدم الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" تهنئة للجزائر أو للرئيس المنتخب "عبد المجيد تبون"، وسارع "ماكرون" إلى القول في مؤتمر صحفي أمس الجمعة: أخذت علما بما أفرزته الانتخابات الرئاسية في الجزائر، وفوز المرشح "عبد المجيد تبون"، وندعو السلطات إلى ضرورة الحوار مع الشعب الجزائري الذي يخرج في مظاهرات سلمية.

ورفض "تبون" الرد، وقال في مؤتمر صحفي: لا أرد على "ماكرون"، هو حر في أن يبيع بضاعته في بلاده، وما يهمني هو الشعب الجزائري الذي انتخبني.

وتحمل هذه الردود من الجانبين دلالات عميقة يمكن تفسيرها وفق عدة ملفات، كما تأتي وسط تحرك الحكومة الجزائرية أخيرا، حيال بيع عملاق النفط الأميركي "أناداركو" أصوله في أفريقيا لشركة "توتال" الفرنسية، بما فيها حصصها في نفط الجزائر.

وجاء ذلك بعد 7 أشهر من الصمت والجمود، والتردد في التحركات والتصريحات الرسمية، إذ قررت سوناطراك" استغلال "حق الشفعة" الذي يمنحه التشريع الجزائري، من أجل شراء حصص "أناداركو" وقطع الطريق على "توتال"، ما قد يعطل الصفقة بين العملاقين الأميركي والفرنسي، وقد تدخل الصفقة مرحلة الجمود.

في وقت أن الرئيس "عبد المجيد تبون" في تصريحاته وتجمعاته الشعبية التي عقدها في الحملة الانتخابية قال: "إن العلاقات الجزائرية الفرنسية، لا يمكن أبدا أن تصبح طبيعية دون معالجة مسألة الذاكرة"، ويعتقد تبون أن "بين الجزائر وفرنسا ملايين الشهداء وتضحيات جساما"، ويصر على مطالبة فرنسا بالإقرار والاعتراف بجرائمها الاستعمارية التي حدثت في الجزائر في فترة الاستعمار بين عامي 1830 و1962م.

ويعتقد "تبون"، في حوار صحافي أجراه مع قناة أوروبية، "أن فرنسا هي التي تحاول خلط الأوضاع في الجزائر"، وطالب وزير الخارجية الفرنسي بالكف عن الإدلاء بتصريحات

تخص الشأن الجزائري، كما اتهم بشكل صريح قنوات فرنسية بالتشويش وتضليل الرأي العام الدولي بشأن الأوضاع في الجزائر.[73](وليد جمال،2019)

وأشار "تبون" إلى أن باريس تحاول "ابتزاز الجزائر" باستخدام الجالية الجزائرية المقيمة هناك، والتي يفرض وجودها وظروفها على الدولة الجزائرية التعامل مع فرنسا، وقال إنه "لولا تواجد الجالية الجزائرية بكثافة لكنا تصرفنا مع فرنسا بتصرف آخر".

ولا يفوت "عبد المجيد تبون" في تصريحاته الصحفية دون الحديث عن الدور المؤثر لفرنسا في الجزائر، ومحاولتها السيطرة على المقدرات والثروات الجزائرية، ويعتبر أن الشركات الفرنسية استفادت بشكل مبالغ فيه من صفقات وعقود في وقت سابق، ويتعين في المرحلة المقبلة كبح هذا التوسع، وتعهد في حال فوزه بانتخابات الرئاسة بـ"منع شركة توتال الفرنسية من أن تستولي على ربع الإنتاج النفطي للجزائر"، في إشارة منه إلى محاولات الشركة المستمرة لشراء عقود "أنادراركو" في التنقيب واستغلال آبار النفط في الصحراء الجزائرية.

في غضون ذلك سبق "لتبون" أن دعا وزير الخارجية الفرنسي "جين إيف لودريان" إلى تطبيق نصائحه بشأن الأزمة الجزائرية في بلاده على قضية "السترات الصفراء".

وعاد "تبون" في حوار مع قناة "أورونيوز" إلى تصريحات سابقة له انتقد فيها تدخل الجانب الفرنسي في الأزمة الجزائرية بالقول "أنا لاحظت تدخل وزير الخارجية الفرنسي في الشأن الجزائري، وأنا جزائري مثل 45 مليون جزائري لا يحبون أن تتدخل أي دولة في شؤونهم الداخلية لأننا لا نتدخل في شؤون الآخرين".

وأوضح مخاطبا الوزير الفرنسي، بالقول "لا تعطيني رأيك طبقه في بلادك مع السترات الصفراء أو غيرها، وليس على الجزائر"، في رد على تصريحات سابقة "للودريان" يعلن فيها دعم بلاده لمطلب المرحلة الانتقالية في الجزائر.

وحسب "تبون" نحن في 57 سنة استقلال ودولة عظمى في إفريقيا، ولسنا دولة منبطحة أو تحت حمايتك، وإذا إحترمتني احترمك والعكس صحيح".[74](وليد جمال،2019)

الخاتمة:

وفي الأخير نصل نتيجة مفادها أن صورة الجزائر في الوثائق الرسمية الأمريكية والفرنسية تحظى بأهمية بالغة رغم التباين في كل منهما، هذا فضلا عن الطبيعة المتجددة لإدراك صانع القرار الأمريكي أو الفرنسي اتجاه الجزائر بسبب الأحداث والتطورات الإقليمية التي فرضت إعادة النظر في علاقاتها مع دول بعينها.

ومن خلال الوثائق الرسمية الأمريكية نجد أن صورة الجزائر تظهر كشريك أمني مهم في المنطقة بما يتقاطع معه في ملفات لاسيما الإرهاب الدولي العابر للحدود ودور الجزائر في النزاعات الإقليمية، غير أنه بمجيء الرئيس "دونالد ترامب" وعمله لإعادة تعديل الموقف الأمريكي اتجاه الصحراء الغربية جعل من الجزائر تصبح أكثر حذرا وأقل ثقة في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة للإدارة الفرنسية ونظرا للعلاقات التبعية نتيجة الاستعمار، فإن صورة الجزائر من خلال الوثائق الرسمية المتعاقبة لم تتغير بتعاقب الرؤساء، فوضعت الجزائر تارة في إطار الحليف على مستوى الشراكة الاقتصادية والأمنية، غير أن الرؤية الفرنسية في عهد الرئيس "إيمانويل ماكرون" بقيت تصنف الجزائر كمنافس أكثر منه شريك، لاسيما المواقف الاستعلائية الفرنسية التي أدت بالجزائر إلى إعادة النظر في ملفات مثل فتح الأجواء وفتح ملفات الذاكرة ولو إعلاميا فقط.

إن صورة الجزائر في الوثائق الرسمية الأمريكية والفرنسية تعكس عناصر القوة التي تملكها الجزائر رغم أنها غير مفعلة في التعامل مع هاتين الدولتين، وهذا يرجع إلى حد بعيد إلى الأوضاع الداخلية في الجزائر والتي فرضت نوع من الانكفاء الداخلي، كما تبقى هذه الصورة انعكاسا مباشرا للمتغير القيادي في فرنسا وأمريكا والذي تصبح فيه كل من السياسة الخارجية للدولتين متغيرا تابعا أكثر منه متغيرا مستقلا.

الهوامش:

[1] محمد لبيب مسيخ، "الاقتصاد السياسي للهيمنة الأمريكية ما بعد نهاية الحرب الباردة، فترة إدارة الرئيس باراك أوباما 2008-2016"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد - 60 العدد 01 ، ص193.

[2]سعد توفيق عزيز البزاز، " العلاقات الجزائرية الامريكية (1962-1995)"، مجلة الدراسات الإقليمية، الموصل، المجلد 08، العدد 26، العراق، 2012، ص 145.

[3] ركاح عميروش، "الأهمية الجيو سياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 03، العدد 01، 2016، ص24.

[4] Nicole Grimaud, "Etats- Unis et Maghreb : Un Engagement Limité " , dans Les Etats-Unis Et La Méditerranée :Un Engagement Limité , 1er ed, Publisud, France, 2002, P 3.

[5]سني محمد أمين،" المدركات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر.. إدارة جورج ولكر بوش نموذجا"، مجلة الحوار المتمدن- العدد: 2890 - 2010 / 1 / 16: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=199583

[6]A NATIONAL SECURITY STRATEGY FOR A NEW CENTURY, THE WHITE HOUSE, DECEMBER 1999, Pp; 11-14,16-20

[7] Ibid Pp 21-24

[8] Ibid Pp 25-26-27

[9] ركاح عميروش، مرجع سابق، ص 23.

[10] نفسه، ص 25.

[11]نفسه، ص 25.

[12] The National Security Strategy of the United States of America, the white house, September 2002, p1.

[13]ذلك أن الاهتمام بموضوع الارهاب الدولي في السياسة الخارجية الأمريكية يعود الى بداية الثمانينات فقد أعلن "ألكسندر هيغ" أن الارهاب العالمي سيحل محل حقوق الإنسان، وبعد عقد من الزمن صرح الرئيس الأمريكي "جورج بوش الاب" بأن قضية الارهاب والمخدرات ستكونان على رأس أولويات إدارته، ركاح عميروش، مرجع سابق، ص 26.

[14] Stephen Harmon, From GSPC to AQIM: The evolution of an Algerian Islamism terrorist group into an Al-Qaida Affiliate and its implications for the Sahara-Sahel region. bulletin N°85 – spring; 2010.p:22

[15] حيث قال:" بلدنا يفهم، ربما أكثر من الاخرين الحزن الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001"، ركاح عميروش، مرجع سابق، ص 26.

[16] حشود نور الدين، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري – قسنطينة، 2005، ص 58.

[17]سني محمد أمين،" المدركات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر، مرجع سابق.

[18]The White House Office of the Press Secretary For Immediate Release. Remarks of John O. Brennan, Assistant to the President for Homeland Security and Counterterrorism, on Ensuring al-Qaida's Demise, As Prepared for Delivery 29June2011. http://www.globalsecurity.org/security/library/news/2011/06.

[19] " إن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لمواصلة التعاون مع الحكومة الجزائرية التي تعمل على الاستجابة لحاجيات كافة الجزائريين، صفراوي فاطمة، التوفيق بوعيشة، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد احداث 11 سبتمبر 2001"، مجلة المعيار، العدد 16، ديسمبر 2016، ص 168.

[20] Alexis Arieff. Algeria: Current Issues. Congressional Research Service, 18 January 2012, United States of America, Congressional Research Service.p:14.

[21]لخضر رزاوي، حسان حويشة،" كلينتون :واشنطن لتمول أي حزب بالجزائر، الشروق اليومي، الجزائر، ع3577 :26 فيفري 2012، ص03.

[22] صفراوي فاطمة، التوفيق بوعيشة، المرجع السابق، ص 169.

[23] نفسه، ص170.

[24] بشلاغم جيلالي، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسة اليمين المتطرف 2002-2010، رسالة ماجستير، تخصص دراسات أورو متوسطية، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010-2011، ص 79.

[25] لزهر بديدة، "السياسة الديغولية تجاه الجزائر بين الأمس واليوم"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 11 جوان 2015، ص 24.

[26] نفسه، ص 24.

[27] نفسه، ص 25.

[28] Jacques Chirac. Le Temps Presidential, Memoir 02. Ed, Nil, Paris, 2011.P 430

[29] Ibid.

[30] لزهر بديدة، مراجع سابق، ص 25.

[31] Article 4 de LOI no 2005-158 du 23 février 2005 portant reconnaissance de la Nation et contribution nationale en faveur des Français rapatriés : ''Les programmes de recherche universitaire accordent à l'histoire de la présence française outre-mer, notamment en Afrique du Nord, la place qu'elle mérite.

Les programmes scolaires reconnaissent en particulier le rôle positif de la présence française outre-mer, notamment en Afrique du Nord, et accordent à l'histoire et aux sacrifices des combattants de l'armée française issus de ces territoires la place éminente à laquelle ils ont droit.

La coopération permettant la mise en relation des sources orales et écrites disponibles en France et à l'étranger est encouragé ». Journal officiel français n° 46 du 24/02/2005. P02.

[32] Chirac, Op. Cit., p.433.

[33] لزهر بديدة، مراجع سابق، ص26.

[34] شارل ديغول، مذكرات الأمل التجديد 1958-1962، ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 35.

[35] لزهر بديدة، مراجع سابق، ص 27.

[36] لزهر بديدة، المرجع السابق، ص 27.

[37] السيد شفيق تومي الامين العام للتجمع من أجل الوئام الوطني حوار جريدة الجزائر صحافة العدد 2546 - بتاريخ2015 / 02 / 22 ، ص،20

[38] طارق عرار، "الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند يصل إلى الجزائر في زيارة دولة تستمر يومين"، مقال منشور بتاريخ: 2012/12/19على الموقع الرسمي لقناة فرنس 24 تم الاطلاع عليه بتاريخ:2021/10/03 على الموقع الالكتروني:
-https://www.france24.com/ar/20121219

[39] أ.أسماء، "نص البيان المشترك الذي توج الزيارة"، مقال منشور بتاريخ: 2012/12/19على الموقع الرسمي لقناة النهار تم الاطلاع عليه بتاريخ:2021/10/03 على الموقع الالكتروني https://www.ennaharonline.com

[40] منها الاتفاق على إنشاء مكتب دراسات بين الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ومجمع" إيجيس"، واتفاقية أخرى تتمثل في تجديد محطات القطارات، والاتفاق الأخير في مجال النقل ليتمحور دائما حول هندسة أنظمة النقل العمومي الحضري" السكك الحديدية، الميترو، والترامواي"، من جهة أخرى وقعت مؤسسة،" لافارج" الفرنسية والمجمع الصناعي للإسمنت بالجزائر اتفاقا برفع من نسبة إنتاج مادة الإسمنت بالعاصمة، رصد للإنزال الفرنسي بالجزائر"،مقال منشر في جريدة قناة الجزائر بتاريخ: 27 أكتوبر 2015 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/10/16 على الموقع الالكتروني: https://www.algeriachannel.net
كما ظفرت شركة سنوفي للأدوية بصفقة لإنشاء مصنع سنة 2013، بـ 40 مليون يورو. حمزة كحال، " خلافات الجزائر وفرنسا ... تصعيد يهدد مبادلات تجارية بمليارات الدولارات"، مقال منشور في مجلة العربي الجديد بتاريخ: 15 أكتوبر 2021، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/10/16 على الموقع الالكتروني: https://www.alaraby.co.uk/economy

[41] يحيى سعيد قاعود، علا عامر الجعب، وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2017م، قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب، قراءة استراتيجية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد20، افريل، 2018، ص 52.

[42] نفس المرجع 36.

[43]محمود مدحت مختار عبد الحميد، "الأبعاد الأمنية الحديثة والأمن القومي للدول: دراسة حالة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب 2017"، المركز الديمقراطي العربي، 16 اوت 2020، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=68983

[44]رأت الاستراتيجية الأمريكية أن الحوادث البيولوجية، سواء كانت بشكل متعمد أو بشكل طبيعي غير متعمد ، من شأنها أن تؤدي إلى كوارث عديدة منها الخسائر البشرية، وتدمير الاقتصاد، وفقدان الثقة في المؤسسات الحكومية، ومن ثم يتحتم على الدولة التعامل مع مثل هذه التهديدات بحسم من خلال محاربة واحتواء التهديدات البيولوجية في مرحلة مبكرة، وتعزيز الابتكار البيولوجي لديها، وتطوير خدمات الطوارئ الصحية لمنع انتشار هذه الاوبئة المعدية بأقصى حد.
White House. (2017): National security strategy of the United States of America. The United State of America, DC 2017, p7.

[45]اعتبرت إدارة الرئيس ترامب أن الهجمات السيبرانية أصبحت من السمات المميزة للصراع الحديث، ومن ثم رأت الإدارة الأمريكية وجوب محاربة وردع التهديدات السيبرانية ومستخدميها بقوة.
Ibid, White House, 2017, p8.

[46]اعتبرت الإدارة الأمريكية أن الازدهار الاقتصادي هو قطب رئيسي للأمن القومي، وبالتالي على الدولة أن تطور من مستواها الاقتصادي، الذي كان قد تأثر- من وجهة النظر النقدية لإدارة ترامب- سلبياً في السنوات القليلة الماضية (خلال إدارة الرئيس الأسبق أوباما خصوصاً نتيجة أزمة الكساد العالمي التي وقعت عام 2008م) نتيجة لتدخل نسبي من الحكومة أدى إلى انخفاض نسبي في النمو الاقتصادي وفرص العمل، وقد ورد في ثلاثة أجزاء باستراتيجية الأمن القومي آليات إنعاش الاقتصاد الأمريكي.
Ibid, White House, 2017, p8.

[47]تبنت إدارة الرئيس ترامب هذه المجالات الأربعة في سبيل تعزيز التنافسية الأمريكية، وأكدت الاستراتيجية أن الاستثمار لابد وأن يكون [illegible]

Ibid, White House, 2017, p9-10.

[48]أُعطي هذا البعد قدر كبير من الأهمية، فقد وعدت إدارة الرئيس ترامب بأن تكون الولايات المتحدة الأمريكية للمرة الأولى في التاريخ دولة قائدة لمجال الطاقة في العالم.

Ibid, White House, 2017, p9-10.

[49]أكدت إدارة الرئيس ترامب على ضرورة حفاظ الدولة على حرية فعلها وقيادتها في مجال أمن الفضاء، نفس المرجع.

[50]شددت استراتيجية الأمن القومي على أهمية اللجوء إلى الدبلوماسية كوسيلة لحل الصراعات خصوصاً في المناطق غير المستقرة بالعالم.

Ibid, White House, 2017, p10

[51]رأت الاستراتيجية أن حروب المعلومات على الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق اختراق أعدائها للمعلومات، أصبح يشكل تهديداً رئيسياً للأمن القومي، مما يحتم على الولايات المتحدة أن تطور قدراتها في هذا المجال كي تواجه بفعالية هذا النوع من التهديدات.

Ibid, White House, 2017, p10

[52]حرصت الاستراتيجية كذلك على تضمين بعض العوامل المهددة لضمان حماية وأمن المجتمع الأمريكي، وآليات التعامل معها من أجل توفير الغطاء الواقي للمجتمع الأمريكي والحفاظ على جوهريته.

Ibid, White House, 2017, p11

[53]أسامة عكنان، "العلاقات الجزائرية الأميركية على مدى قرنين ونصف القرن"، مقال منشور بتاريخ 5 ديسمبر، 2019 على المغاربية للدراسات والتحليل، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/10/04 على الموقع الالكتروني:
/https://almagharebi.net/2019/12/05

[54] المرجع نفسه.

[55]على غرار "أنادارکو"، و"بيبي أموكو"، و"شلومبرجر"، و"أميرادا هيس"، بالإضافة إلى "هاليبورتن"، وتعد "أنادارکو" المنتج الأكبر للخام في الجزائر ضمن شركاء مجمع "سوناطراك"، أسامة عكنان، مرجع سابق.

[56] نفس المرجع.

[57] بتاريخ 6 ديسمبر 2017م اعترف ترامب رسمياً "بالقدس عاصمة لإسرائيل" ويعتزم نقل السفارة الأمريكية، متحديا التحذيرات من الدول العربية وبعض حلفاء الولايات المتحدة، ويصر ترامب أن خطوته لن تعرقل جهود التوصل إلى اتفاق سلام، وبتاريخ 23 ديسمبر 2017م تعهد البيت الأبيض بالوقوف على اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل على الرغم من الضغط من الحلفاء وغيرهم من قادة العالم، وفي اليوم التالي، تعلن غواتيمالا أنها ستنقل سفارتها إلى القدس، لتصبح أول بلد يتبع قيادة الولايات المتحدة، غير أنه بتاريخ 21 ديسمبر 2017 رفضت الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، يحيى سعيد قاعود، علا عامر الجعب، المرجع السابق، ص 167.

[58]اجتمع مسؤولون أمريكيون وجزائريون بتاريخ 6 أفريل في العاصمة واشنطن لعقد الحوار الثنائي السنوي الرابع بين الولايات المتحدة والجزائر بشأن الأمن ومكافحة الإرهاب.

وترأس القائم بأعمال منسق شؤون مكافحة الارهاب جاستن سيبيريل الوفد الأمريكي الذى ضم مسؤولين من وزارات الخارجية والدفاع والعدل والأمن الداخلي والخزانة، وضم الوفد الجزائري 17 عضواً برئاسة وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية عبد القادر مساهل، وكان الهدف من الاجتماع تعزيز الشراكة بين الولايات المتحدة والجزائر ومضاعفة القوة لمكافحة الإرهاب في المنطقة، وتعتبر الولايات المتحدة الجزائر شريكا مهماً وقادرا جداً في هذا المسعى، وشملت المواضيع التهديدات الإرهابية الإقليمية، والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، والاستخدام الإرهابي للإنترنت، وتتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة التبادل في مجال مكافحة الإرهاب مع الجزائر لزيادة توسيع تعاوننا وتعميقه، الحوار الثنائي بين الولايات المتحدة والجزائر بشأن الأمن والمعركة ضد الإرهاب، موقع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر:
https://dz.usembassy.gov/ar

[59] أسامة عكنان، المرجع السابق.

[60]أسامة عكنان، المرجع السابق.

[61] عقدت الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر يوم 29 جانفي 2019م الدورة الرابعة للحوار الاستراتيجي برئاسة وزير الخارجية مايكل بومبو ووزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل، وقد استعرض الوزيرين بومبيو مساهل الشراكة الوثيقة والمثمرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر وناقشا مجالات التعاون الأمريكي-الجزائري المستقبلي.

اتفقت الحكومتان على مواصلة التعاون لترقية المصالح المشتركة في الاستقرار الإقليمي وهزيمة الجماعات الإرهابية بما في ذلك القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة الإسلامية، وأكد الجانبان على دعمهما القوي للعلاقات التجارية المتنامية، والتجارة الحرة والنزيهة والمتبادلة وإقامة شراكة اقتصادية أوثق، كما استعرضت الحكومتان البرامج الثقافية والتعليمية بين البلدين ووافقتا على تكثيف العمل المشترك لتعزيز التبادل التعليمي وحماية التراث الثقافي.

أكد وزيرا الخارجية مساهل وبومبيو التزامهما بعلاقة طويلة الأمد بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، تتوقع الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر مواصلة المشاورات حول المواضيع التي تم استعراضها في الحوار الاستراتيجي.، بيان مشترك حول الحوار الاستراتيجي الأمريكي-الجزائري، 2019/01/29، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب المتحدث الرسمي، ص 01.

[62] قراري مجلس الأمن 658 (1990) المؤرخ 27 يونيه 1990 و 690 (1991) المؤرخ 29 أفريل 1991، اللذين وافق مجلس الأمن بموجبهما على خطة التسوية للصحراء الغربية، والقرار690 (1991) المتضمن خطة التسوية التي وافق عليها طرفا النزاع، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، القرار 51 / 143 المؤرخ 13 ديسمبر 1996،قرار مجلس الأمن 1131 (1997) المؤرخ 29 سبتمبر 1997،و1198 (1998) المؤرخ 18 سبتمبر 1998، و1204 (1998) المؤرخ 30 أكتوبر 1998، و1215 (1998) المؤرخ 17 ديسمبر 1998، وقرارات المجلس 1224 (1999) المؤرخ 28 جانفي 1999، و1228 (1999) المؤرخ 11 فيفري 1999، و1232 (1999) المؤرخ 30 مارس 1999، و1235 (1999) المؤرخ 30 أفريل 1999، والقرار 1920-2010 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6305 المعقودة في 30 أفريل 2010.

[63]لرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالبيت الأبيض يوم 3 ديسمبر 2020. تصوير: جوناثان إرنست - رويترز 12 .ديسمبر 2020: https://www.swissinfo.ch/ara/%

[64] عائد عميرة، "ماكرون رئيسًا، فهل تشهد فرنسا تغييرًا؟"، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت، تاريخ الاطلاع 2021/08/5 https://www.noonpost.org/content/17883

[65] علي حسين حميد، فراس عباس هاشم، "رؤية استراتيجية في ضوء ملامح التجديد الفرنسي: الماكرونية أنموذج"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 23، 2019، ص29.

[66] REVUE STRATÉGIQUE, DE DÉFENSE ET DE SÉCURITÉ NATIONALE ; 2017, Bureau des Éditions - Octobre 2017, p 5

[67] Ibidem. p6

[68] علي حسين حميد، فراس عباس هاشم، المرجع نفسه، ص 30

[69] مصطفى الطوسة، "ماكرون والرهان على السياسة الخارجية"، مقال منشور في جريدة مونتي كارلو الالكترونية بتاريخ:2017/08/30، تاريخ الاطلاع 2021/08/5

https://www.mc-doualiya.com/chronicles/decryptage-mcd/

[70]REVUE STRATÉGIQU, op.cit; p7

[71]"فرنسا و الجزائر"، الدبلوماسية الفرنسية، موقع:

https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/algerie/la-france-et-l-algerie/

[72]فرنسا والجزائر، الدبلوماسية الفرنسية، مرجع نفسه.

[73] وليد جمال، "مآلات العلاقة بين الجزائروفرنسا في عهد تبون"، مقال منشور في جريدة الشرارة الالكترونية بتاريخ:2019/12/14، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/07/01:

https://chararadz.com/post

[74] المرجع نفسه.